Issue 6148-6150 Thursday-Sunday 20-23/9/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6148-6150 الخميس-الاحد 13 من محرم 1440 هـ 20-23 من ايلول (سبتمبر) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

فك التشفير

عراق الأزل .. بين الجد والهزل

ياس خضير البياتي
الامارات

ليس عيبا ان يعود الانسان الى الماضي، ليتذكر طفولته وذكريات المكان، خاصة إذا كانت هذه الذكريات جميلة، فهي علميا مبررة من وجهة نظر علماء الاجتماع والنفس، لكن ما هو سيئ ان يؤثر هذا الحنين على القدرات الذهنية والاجتماعية للبشر، ويجعلهم أكثر كآبة وسوداوية للنظر للحياة، حيث يعيدون الماضي السعيد والمثالي بتنقية كل اللحظات الحزينة والاليمة. وهذا يعني هروبا من الواقع، بفعل يأس الحاضر، وصدمات الاحداث. والتفسير النفسي هو ان الانسان عندما يفقد حريته الإنسانية، وتسلب حاجاته البشرية، فأنه يعود للماضي بهدف تعزيز الإحساس بالاستمرارية الذاتية، ورفع معنوياته المحبطة من جراء الحاضر.

ما يحدث اليوم في عراق اليوم، ان الناس أصبحت مصابة بمرض حنين الماضي، شوقا لما انجز، وانتقاما للحاضرالمزري، وثأرا لما يحدث، بحيث يصبح الماضي لديهم فكرة إيجابية مهما كانت تحمل من سلبيات ومظلوميات. من اجل يصبح الماضي املا لهم لرفع منسوب احزان والآم الحاضر. لأن العباد في العراق يتجرعون اليوم فشل العملية السياسية في توفير السعادة والامل بالحياة لهم، ولايجدوا غير فقاعات اقوال لا أفعال، وتهديم لا بناء، وسرقات منهوبة لا تنمية، وموت لا حياة، وتهجير لا استقرار، حتى أصبح الوطن في آخر الأوطان شقاء وتخلفا وفوضى!

اليس عيبا على العراق الجديد ان يعيش على العراق القديم بشوارعه ومستشفياته وجامعاته وقصوره ومدارسه وقوانينه وجسوره ونواديه ومسارحه ومؤسساته وبطاقته التموينية، ومع ذلك يتباهى يوميا بمنجزاته الوهمية، ومشاريعه المسروقة، وديمقراطيته الفوضوية، ثم يردد لنا نقدا، نغمة الماضي الفقير، وتعاسة أيام النظام السابق، لينفلق صبح العباد على حنين الماضي، وإقامة الصلاة من اجل عودة أيام الشقاء السعيد، والظلم الجميل!

لقد قرأت كلاما جميلا يقول: ان السياسي العراقي يعيش في عصر النظام السابق، فهو يعيش في المنطقة الخضراء، ويسير في شوارع مبلطة، ويجتمع في قصر المؤتمرات، وينام في فندق الرشيد او المنصور، ويذهب الى مستشفى ابن سينا، ويسافر في مطار صدام، ويزور مقرات الوزارات، ويعقد لقاء تلفزيونيا في مقر الإذاعة والتلفزيون في الصالحية، ويستخدم جسور بغداد للعبور، ومع ذلك يجلس في مجلس النواب الذي بناه النظام السابق ليقول:ان النظام السابق ترك لنا تركة ثقيلة!

نسيان الماضي

لا أدرى كيف يريدون من الناس ان ينسوا الماضي، في ظل فوضى وازمات سياسية لا تتوقف، وبلاد منكوبة بالأحزان والفقر والجوع والعطش والمخدرات، ووطن مخرب في تنميته وشوارعه ومستشفياته وتعليمه وقضاءه، بل ان أهم براءة اختراع لحكومات الحاضر، هو تحويل القديم الى أنقاض، واجتثاث البشر والحجر، وإعادة العراق الى زمن الريف الاربعيني بشكل أقبح!

وفوق كل هذه المصائب والمحن والخراب، يأتي نائبا لينبش التاريخ، ويلغي الحاضر، ويثور الكراهية بين الطوائف، ويجعل هارون الرشيد التاريخ، وكأنه معضلة الحاضر، رغم ان جده سيدنا العباس ابن عبد المطلب عم سيدنا الحسين ،وشقيق سيدنا الإمام علي كرم الله وجه ، وهو ليس من بني امية.اليس من الخطأ نبش التاريخ الإسلامي، فهو تاريخ مليء بالثورات والخصومات والتناقضات والايجابيات ،وعصر هارون ليس عصر الهدم ،انما هو عصر الحضارة والعلوم والازدهار الثقافي والفني ، وعصر تأسيس بيت الحكمة ، وفي زمنه أصبحت بغداد مركز للمعرفة والثقافة والتجارة ، وليست اسوء مدينة للعيش التي يعيش النائب فيها اليوم، ويستمتع بثرواتها على حساب المظلومين!

يقول ياقوت الحموي في معجم البلدان. دخلت بغداد ليلا فلم أجد ارق من هوائها ولا أجمل من درابينها ولا أنظف من اسواقها. مياه دجلتها أنظف المياه. ومساجدها اجل المساجد. وكنائسها عامرة باهلها خيره يعم الدنيا كلها. مدينة علم وادب ودين. بين ظهرانيها ٦٠ ألف عالم. ومدارسها تضم كل الاجناس. بغداد من لم يرها لم يرى الدنيا.

ونسأل: لماذا حمية النائب على تاريخ ذهب بشخوصه واحداثه، بينما حميته على مدينته ذي قار وناسها لا تكاد تظهر بهذه الدراما الحزينة والمنافقة، وهو يعرف جيدا ان الذي انتخبوه يعانون فقر الحال، وتعاسة العيش في مدينة تفتقر للكهرباء، وشحة الماء، وكثرة العشوائيات، وبطالة الشباب، وانتشار الاوبئة والامراض بسبب آسنة المياه والمزابل، أم ان النائب المحترم يريد ان يصدر لنا فقاعات مقززة في الطائفية، وتثوير الناس داخل قبة البرلمان في اول أيام من انفراج ازمة البرلمان! ثم ماذا عن بغداد اليوم، وهل تريد تغيير اسمها، وكما يقول أحد الشعراء الكبار، أن هذا يعني علينا ان نغير اسم الكوفة لان فيها قتل الامام علي ومن بعده مسلم بن عقيل، وأن نغير اسم البصرة لأنها حاربت علي في واقعة الجمل، وقتل فيها إنجاب من اصحاب الامام علي، ونغير اسم المدائن لان فيها ضرب الامام الحسن حتى أغمي عليه، وان نغير اسم كربلاء لان فيها وقعت واقعة الطف وقتل الامام الحسين وسبي عياله، ونغير اسم واسط لان فيها قتل سعيد بن جبير، ونغير اسم سامراء لان فيها قتل الامامين العسكري والهادي. ويبدوا ان الزمن الذي تحدث عنه النائب، صار تاريخا وليس من حق الحاضر محاسبة التأريخ، او حتى اعادة كتابته، ولكن من حق الناس ان ترى مستقبلها الذي صار ظلاما دامسا، فليس من حق النائب ان يمحو تاريخا، ولكن من حقه ان يضيء عتمة الايام وغرابتها. لقد أصبح عراق الازل يعيش محنة الجدل والهزل بفصوله الدرامية، وسياسيه المثيرين للكره والطائفية.

اقوال نمطية

اليس الاجدر بالحكومات والأحزاب والسياسيين ان يغيروا نغمة الاقوال النمطية العابرة للطائفية، وعدم نبش الماضي، الى نغمة الأفعال بتنمية الوطن وازدهاره، بحيث يشعر عباد الله ان حكومة الإصلاح والديمقراطية والبناء فعلت ما يستحق الثناء والتقدير، وخفضت لدى العباد المظلومين منسوب الحنين الى الماضي! .

□ أكاديمي واعلامي

الدولة هي الضحية

عبدالهادي البابي
كربلاء

الجميع خان الدولة العراقية وعمل على هدمها وتدميرها من الداخل .....سياسّيون ومعلمون ومدرسون وأساتذة جامعات وموظفون كبار وصغار وعسكريون وضباط ووزراء حكومة وأعضاء برلمان وسفراء ومدراء ومتقاعدون وووو..أكثرهؤلاء لم يؤدوا أقل الواجب إتجاه الدولة العراقية التي وثقت بهم وأعطتهم المناصب والرواتب ونقلتهم من أسوء حال إلى أحسن حال بعد التغيير عام 2003.

فهذا الموظف الإداري الذي كان أيام صدام راتبه لايتجاوز 3 الى 4 آلاف دينار فقط ولم يكن يستطع حينها أن يشتري بذلك الراتب باكيت جكاير وكان يطلب ويستجدي من المراجعين (جكاير مفرد) أو (لفة فلافل) صار اليوم راتبه ملايين الدنانير وهو غير قانع ويتشكى ويتبكى 24 ساعة في كل مجلس ومقام ..كان هذا الموظف أيام صدام يأتي من أول دقائق الصباح – خوفاً – ويبقى وراء مكتبه يعمل ويدقق ويكتب حتى آخر دقيقة من الدوام لايبرح ولايتسلل ولا يذهب لصلاة أو زيارة لإنه يعلم بإن (الطاوه حاميه) ..اليوم صار هذا موظف (رواتب الملايين) لايداوم إلاّ بضعة أيام من كل شهر وإذا صادف أن جاء إلى الدوام لايأتي إلاّ كسلان نعسان ناقم ساخط والدوام قد فات منه نصف الوقت ...ويخرج قبل نهاية الدوام بساعات..وأكثر أيام السنة يقضيها سفرات وحج وزيارات وإجازات مرضية وغيرها من الحيل الجديدة والأساليب العجيبة ..!

وهذا المعلم والمدرس وجماعة التعليم والتربية (إلاّ القليل القليل منهم) ..كان راتبهم لايتجاوز 3آلاف دينار لايستطيعون أيام صدام السوداء شراء كيلو شكر واحد من السوق أو حسرة عليهم شراء موزة واحدة أو تفاحة لإطفالهم ...وبعد 2003 بدئت رواتبهم ترتفع بشكل سريع من 3 آلاف إلى 100 ألف الى 200 ألف الى الى الى حتى وصل أن بعض التدريسيين يستلمون اليوم أكثر من مليوني دينار شهرياً ..هؤلاء أيضاً راحوا يتملصون من الدوام ولايؤدون واجب التعليم إتجاه هذا الجيل بأمانة وصدق ...فكثرت غياباتهم وإجازاتهم وسفراتهم وزيارتهم ومواكبهم ولطمهم وحتى أن من يداوم منهم يأتي متكاسلاً متأخراً وكأنه في نزهة لإنه أمن من الخوف والعقاب بسبب العلاقات والمحسوبيات وبسبب الحرية الزائدة التي تمتع بها جميع العراقيين وأولهم الموظفين ..والعجيب أنهم اليوم غير راضين على هذه الدولة ويطالبون بإسقاطها وإنهائها (تحت حجة التغيير والإصلاح والقضاء على الفساد) ..بل أن بعضهم يطالب بعودة صدام ونظامه البعثي ..ويتحّسر (ألواه على أيام صدام) ..وهو الذي كان أيام صدام يذهب بعد الدوام يبيع جكاير مفرد بالكراجات حتى يعيل أسرته لإن راتبه 3آلاف دينار لايقدر أن يشتري به ربع كيلو لحم !

وقد حدثني إبني عن مدرّس لم يفهموا منه شيئاً سوى أنه يأتي الى الصف كل صباح فيبدأ بشتم الحكومة ورجال الدين ويتحدث عن الفساد ويسب ويرغو ويزبد دون أن يعطي أي درس من المادة المتخصص بها طوال العام ..كل هذا حتى يثبت بإنه وطني أو مهتم بالبلد ..يقول حتى أصبح أكثر زملائي الطلاب ناقمين ساخطين على الدولة يشتمون ويسبون دون دراية أو معرفة ولاعمل لهم إلاّ بالسياسية وتركوا أمور الدراسة وأصبحوا في فوضى وتسيب وغياب تأسياً بهذا المدرس الناقم الساخط الفاشل ..والعجيب أن هذا المدرس كل يوم يأتي بسيارة موديل جديدة !!

قبول تعيين

وهذا العسكري والضابط والمنتسب والشرطي ....الذي طالما توسل وتوسط عند فلان مسؤول وفلان سياسي وهو يحمل فايلاته ومعاملته يدور بها عدة سنوات على مكاتب التعيين لكي يتم قبول تعيينه في الحرس الوطني أو الجيش العراقي أو الشرطة حتى (يأكل خبيزة) ويعيش عياله حسب تعبيره ..وبعد أن يتم قبوله ويستلم الرواتب العالية يبدأ يفكر أن يتخلى عن نصف راتبه أو أكثر للضابط أو آمر وحدته حتى لايدوام وينزل إلى أهله كل أيام الشهر فقط هو يذهب لإستلام الراتب رأس الشهر ويبقى يشتغل تكسي بسيارته الخصوصي وسط المدينة ..وهذا ماحصل وتسبب في سقوط الموصل وغيرها من مدن العراق بيد داعش الإرهابي ...حيث كان هناك أكثر من 100 ألف جندي وضابط ينتسبون إلى تلك الفرق والوحدات القريبة من الموصل لم يكن يتواجد فيها ليلة سقوطها المؤلم سوى بضع مئات منهم ..والباقي كان يتمتع بإجازات شهرية وسنوية وحسب أتفاق مقابل دفع نصف راوتبهم للآمرين الفاسدين وضباط وحداتهم ..!!

وهذا المتقاعد الذي ماكان تقاعده سوى بضعة فلاسين لايستطيع أن يشتري بها كيلو طماطة ولاتكفيه أن يلعب بها جايات دومنة في المقاهي مع المتقاعدين أصبح اليوم راتبه الشهري يستطيع أن يشتري به دراجة نارية أو يشتري به نصف قطعة بستنة أو يشتري به 300دجاجة ..ولكنه لايحمد الله ولايشكره فهو في ضجر وسأم وصراخ وشكوى ويدعو على الدولة الجديدة بالويل والثبور ثم يلوي عنقه ويتمنى عودة (صدام) بطل التحرير القومي ..!!

الجميع خان الدولة ...الجميع قصّر مع العراق ..الكل تسبب بإنهيار المنظومة الإدارية في هذا البلد ..لإن الكل لم يؤدي واجبه بأمانة وصدق وإخلاص إلاّ (مارحم ربي) ..!!

أكثر من 90 بالمئة من مصايب العراق سببها المواطن الذي يسرق الماء والكهرباء ويتجاوزعلى الأرصفة والساحات والشوارع العامة ويتغيب عن الدوام بشكل مستمر ويدمر مايجد أمامه من مصاطب إستراحة أو لوحات تعريف تزين الشوارع ويرمي زبالته باي مكان ، نحن كمواطنين نفتقد إلى ثقافة النظافة والمواطنة والتحضروالإلتزام ، والدليل نهر العشّار في البصرة الذي ملئه أصحاب البيوت المطلة عليه بالقمامة وبزل الجاير في كربلاء ونهر الحلة وحتى نهر دجلة نفس الكارثة وبقية الأنهر الفرعية التي تمر بالمدن تراها وكأنها طوفان من الأزبال والقمامة ..ثم نصرخ ونلوم الحكومة والأحزاب ونحن أساس الفساد والتخريب..!!

فماذا نقول لمعلم أو مدرس أوموظف أو عسكري أو عامل من البصرة والناصرية والعمارة والكوت ومناطق الجنوب ترك وظيفته ومركزه ودائرته ومدرسته أكثر من شهر ويأتي مشياً على الأقدام إلى زيارة الحسين في كربلاء ..ونفس الوقت هناك موظف وعسكري ومعلم من كربلاء والحلة والنجف ينتظره في موكب على الطريق ليقدم له الطعام والماء يبقى مبسط لمدة شهر وقد ترك دائرته ومدرسته ووحدته تحت حجة (الخدمة في المواكب الحسينية)..؟؟ وطبعاً كل من يعترض على هذا التعطيل وهذا التأخير بسبب هذه الزيارات وهذه المناسبات الكثيرة – التي راحت تتوالد وتتناسل علينا كل يوم – والتي أصبحت تذبح الدولة العراقية من الوريد إلى الوريد وتدمر نسقها الإداري وتضرب تسلسل التعليم والدارسة في الصميم ..كل من أنتقد ذلك ينعتونه بـ (عدو الحسين) ويطلقون عليه سيلاً من الإتهامات والدعايات..!

إن أول من خان الدولة العراقية وتسبب بتدميرها وإنهاكها وإهدار ثرواتها وتخريب نسقها وترتيبها الإداري هم الطبقة السياسية من أعضاء الحكومات المتعاقبة – المركزية والمحلية – ومعهم أعضاء البرلمانات الفاشلة الذين كانوا مجرد (أصنام بشرية) تدفع لهم المليارات من الرواتب والمنح والمخصصات دون أن يقدموا شيئاً لبلدهم ولأبناء شعبهم منذ التغيير وحتى اليوم ..بل لم يكتفوا برواتبهم الخيالية فراحوا يسرقون قوت الشعب وينهبون أموال البلد في مشاريع فاشلة وخاسرة وكاذبة !

تجاوز رصيف

وكذلك حتى الفقير الذي تجاوز على الشارع والرصيف وعلى الساحة وعلى المؤسسات ليبني فيها محلاً أو كشكاً أو بيتاً مستغلاً ضعف الدولة هو أيضا خائن لهذا البلد حاله حال بقية الخائنين الذين يرفعون أصواتهم بالمظلومية ووجوب الإطاحة بالدولة كما نلاحظ ونسمع في مظاهرات وإحتجاجات الأيام الأخيرة..!إن وجود نحو 8 ملايين عراقي يتلقون رواتبهم من مؤسسات الدولة بصفة موظفين ومتقاعدين ومستفيدين ومن شبكة الرعاية الإجتماعية قد كلف ويكلف ميزانية الدولة العراقية أكثر من 840 مليار دولار منذ عام 2003 وحتى عام 2018.. وهذا أمر جيد وحسن أن يصبح من كل 3 من العراقيين واحد لديه راتب منهم بعد أن كان أيام النظام السابق من كل 50 عراقي واحد لديه راتب فقط ..ولكن السؤال :

لماذا لايصدق ولا ينصح هؤلاء مع بلدهم كما كانوا سابقاً ..لماذا لايعملون بإخلاص في دوائرهم ومؤسساتهم ومدارسهم وجامعاتهم ومستشفياتهم ووحداتهم ..لماذا لايعطون حق الراتب ..لماذا يتغيبون ويتسربون ..لماذا يتملصون من الدوام ..لماذا يهينون ويؤخرون المراجعين ..لماذا يقصرون في تعليم أطفالنا وأبنائنا في المدارس والجامعات ..لماذا يتعاجزون ويتكاسلون عن عملهم ووظائفهم وواجباتهم ...وفي المقابل نراهم يسارعون الى السفر والمرح والإجازات والزيارات .. لماذا لايؤدون حق هذه (النعمة) التي أنعم الله بها عليهم ..لماذا هذا التذمر الفارغ وهذا الصراخ المجدب الذي ينطلق من هنا وهناك ..؟

ثم أنتم أيها الصارخون الباكون المتحسّرون على العراق : هل قد أديتم حق العراق عليكم..هل أكملتم دوامكم في ودوائركم ومدارسكم وجامعاتكم ووحداتكم ..وهل أديتم حق (الرواتب المليونية) وخدمتم البلد بإخلاص ووفاء !!؟

وأخيراً ....أنا أعلم أن في هذه الصرخة المدوية ما يؤلم ويزعج ..وسوف تغص بصراحته حلاقيم وترعد له أنوف وتذهل له مهج ! ولكن .. حسبي وعذري أن الحقيقة هي مرة.....وإن الحال قد أمسى لا ينفع في علاجه الترفق والإيماء ..أو الإيغال بحذر وحياء ....! إنه ورم نفسي كبير وخبيث ..ولا بد لعلاجه وإستئصاله من مبضع الحقيقة وإن كانت مرة وقاسية !! فليصرخ من يصرخ ..ولينزعج من ينزعج..فماذكرناه ماهو إلاّعين حقيقتنا المخزية وواقعنا المر الذي لانقدر أن نعترف به أو نواجهه بصدق وشجاعة ..!!

قوانين تشرّعن الفساد

سامي الزبيدي
عمان

صحيح ان الفساد المالي والإداري استشرى في كل مفاصل الدولة العراقية منذ أول حكومة شكلت والى أيامنا هذه ومارس هذا الفساد اغلب السياسيين والمسؤولين التنفيذيين والتشريعيين ومن السلطات القضائية وهذا الفساد الكبير لم يحدث عفويا بل كان ضمن الأهداف الخبيثة للاحتلال الأمريكي لتدمير العراق وتبذير موارده المالية الكبيرة لكي لا تستثمر لبناء دولة قوية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وعلمياً ولا لعمليات البناء والأعمار وتقديم الخدمات الأساسية للشعب خصوصا التعليم الحجر الأساس لتقدم وتطور المجتمعات والدول وتطوير الخدمات الصحية وتحسين مستوى المعيشة للشعب بالاستفادة من أموال النفط الكبيرة وتقديم الخدمات البلدية والاهتمام بالعلم والثقافة والنوادي الاجتماعية والنقابات الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني وتطوير قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة أقطاب التطور والتقدم الاقتصادي للبلد لذا فقد ساعدت سلطة الاحتلال في تفشي هذا الداء الخبيث في جسد كل الحكومات وفي كل الوزارات والدوائر والمؤسسات حتى العسكرية والأمنية منها لتحقيق احد أهم أهداف الاحتلال وهي تبذير الموارد المالية الكبيرة للعراق وتدمير القيم الاجتماعية والسلوكيات المنضبطة للمجتمع.

مقاليد الامور

والمشكلة ان هذا الفساد استشرى بسرعة في كل مؤسسات الدولة ولأسباب واضحة أهمها ان من استلم مقاليد الأمور في البلاد هم أول من مارس الفساد والسرقة لأنهم لم يكونوا سياسيين بل كما وصفهم بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق بعد الغزو(بأنهم لصوص جئنا بهم من الشارع) والأمر الآخر عدم محاسبة الفاسدين وسراق المال العام ومن يحاسبهم إذا كانوا هم أول واكبر الفاسدين وفي حالة سقوط احد السياسيين والمسؤولين في قضايا فساد واضحة ومعلنة فسرعان ما يتم حمايته من حزبه وإذا تطورت الأمور فيصار الى إصدار قانون عفو يشمل هذا الفاسد وأمثاله فينجو بفساده وسرقاته وتذهب أموال الشعب إليه والى عائلته و حزبه ,يضاف الى ذلك ضعف المستوى الثقافي والأكاديمي التخصصي لدى أغلب المسؤولين والسياسيين الذين لم يصدقوا أنهم تسلموا مناصب عليا ووزارات سال لعابهم لموازناتها وأموالها ومشاريعها التي لم ينفذ أياً منها وتم سرقة أموالها دون أن يسألهم أحد , والمصيبة ان الدولة شرعت قوانين تشرعن فيها للفساد والسرقة والأمثلة عليها عديدة ومن هذه القوانين قوانين رواتب الرئاسات الثلاث ومخصصاتهم وحماياتهم وارتال عجلاتهم وهذا الأمر يشمل السلطة القضائية ورواتب القضاة ومخصصاتهم ورواتب وذوي الدرجات الخاصة ونواب الوزراء ومجالس المحافظات وغيرهم من المسؤولين والسياسيين لو نلقي نظرة خاطفة على رواتب هؤلاء لعرفنا حجم الفساد والسرقات التي طالت أموال الشعب العراقي وأموال الدولة وعلى سبيل المثال فان رواتب الرئاسات الثلاث والسلطة القضائية وبموجب القوانين هي كالآتي :

1- قانون رقم 26 لسنة 2011رئاسة الجمهورية

أ . راتب رئيس الجمهورية الاسمي ثمانون مليون دينار

ب . مخصصات رئاسية أربعة ملايين دينار.

ج. راتب نائب رئيس الجمهورية الاسمي سبعون مليون دينار

د . مخصصات ثلاثة ملايين دينار وهناك مخصصات خدمة اجتماعية لرئيس الجمهورية ونائبيه بمعدل مليون دولار شهرياً أي اثنا عشر مليون دينار في السنة لكل واحد منه 3 *= 36 مليون دينار في السنة 4 * سنوات مدة حكمهم = 144مليون دولار على أساس ان هذه الأموال تصرف للفقراء والمحتاجين وهي لا تصرف كذلك بطبيعة الحال بل هي فساد مشرعن فكم مستشفى وكم مدرسة وكم مجمع سكني يمكن بنائها بهذه الأموال الكبيرة بدلاً من صرفها لمسؤولين رواتبهم خيالية .

2- قانون رقم 27 لسنة 2011 رواتب رئاسة الوزراء

أ . راتب رئيس الوزراء الاسمي ثمانون مليون دينار

ب . مخصصات أربعة ملايين دينار. ج . راتب نائب رئيس الوزراء سبعون مليون دينار

د. مخصصات ثلاثة ملايين دينار

3- راتب الوزير خمسة ملايين دينار ومخصصات ثلاثة ملايين دينار

4- قانون رقم 28 لسنة 2011 رواتب رئاسة مجلس النواب

أ . راتب رئيس مجلس النواب ثمانون مليون دينار

ب . مخصصات أربعة ملايين دينار

ج . راتب نائب رئيس المجلس سبعون مليون دينار

د. مخصصات ثلاثة ملايين دينار

هـ. كما يصرف لكل نائب جديد في المجلس في أول جلسة مبلغ خمسون ألف دولار أي مائة وخمسة وعشرون ملين دينار لتحسين المعيشة غير قابلة للرد إضافةً الى مبلغ ثلاثمائة ألف دينار لشراء ملابس اليس الأجدر صرف فقط هذا المبلغ المخصص لتحسن المعيشة لبناء على الأقل (50 مدرسة أو 50 مستوصف) .

3- يضاف الى هذه الرواتب الكبيرة السكن المجاني في المنطقة الخضراء والطعام المجاني وأرتال من العجلات مع صرفيات وقودها وزيوتها وموادها الاحتياطية التي تكلف الدولة مئات المليارات من الدنانير شهرياً كما يضاف إليها أعداد كبيرة من الحمايات لا أريد الخوض في تفاصيلها لأنها كبيرة لكن ورواتبهم وصرفيات عجلاتهم وطعامهم تكلف هي الأخرى مئات المليارات من الدنانير شهرياً .

4- هذه الرواتب العالية والمخصصات والعجلات وأعداد الحميات ورواتبهم وعجلاتهم وصرفياتها لا توجد مثلها لا في دول العالم الغنية ولا حتى في دول الخليج العربي ولا في الدول الرأسمالية ولا في الدول الخمسة الكبرى أمريكا وروسيا والصين وألمانيا وفرنسا ولا في أية دولة في العالم .

5- أما رواتب السلطة القضائية فكالاتي :

أ . راتب رئيس المحكمة الاتحادية ومخصصاته مماثلة لراتب رئيس الوزراء

ب . راتب نائب رئيس المحكمة مماثل لراتب ومخصصات الوزير

5- أما رواتب القضاة فهي:

أ .الصنف الأول مليوني ومائتي وخمسون دينار

ب. الصنف الثاني مليوني دينار ج . الصنف الثالث مليون وسبعمائة وخمسون ألف دينار

د. الصنف الرابع مليون وخمسمائة ألف دينار

هـ . يضاف للكل مخصصات 150 بالمئة فهل توجد مخصصات بهذا المقدار في كل دول العالم المخصصات أكثر من الراتب و. يضاف الى هذه الرواتب الحمايات والعجلات وصرفياتها التي تتحملها الدولة أيضا .

6- بالإضافة الى هذه المناصب فهناك رواتب المناصب الخاصة والمستشارين ورؤساء الهيئات المستقلة وأعضائها ومخصصاتهم وحماياتهم وصرفيات عجلاتهم فهي الأخرى كبيرة جداً لا يسع المجال لذكرها مع العلم ان أغلب الهيئات لا داعي لها وهي ترهل وضيفي يكلف الدولة مئات المليارات من الدنانير شهريا فماذا عملت هيئة النزاهة ولدينا هيئة نزاهة برلمانية واجبها الرقابة على أجهزة الدولة ووزاراتها ومؤسساتها وما الفائدة من المفتشين العموميين في الوزارات والمؤسسات وكل دوائر الدولة الذين يكلفون الخزينة مئات أخرى من المليارات سنوياً ويوجد ديوان الرقابة المالية وما الجدوى من هيئة الحج والعمرة وعندنا الوقفين الشيعي والسني ألا يجدر ان تكون هذه الهيئة مديرية في الوقفين ولا داعي للأعداد الكبيرة لموظفيها في مقر الهيئة وفي فروعها في المحافظات وصرفيات رواتبهم ومقراتهم وعجلاتهم.

7- ومن القوانين التي تشرعن للفساد و المثيرة للجدل قانون تقاعد أعضاء الجمعية الوطنية وأعضاء مجلس النواب والحكومات المركزية والحكومات المحلية (المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات وأعضاء مجالسها ورؤساء وأعضاء مجالس الاقضية والنواحي وأعضاء المجالس البلدية) الذين يخدمون لأربع سنوات فقط وبعضهم خدم أقل من هذه الفترة ليحصلوا على راتب تقاعدي وأكثر أعضاء مجالس الاقضية والنواحي من الأميين والذين لا يحملون أي مؤهل دراسي ورواتبهم التقاعدية أعلى ممن يخدمون بلدهم أربعين سنة خدمة حقيقية مثل المعلمين والموظفين وضباط الصف العسكريين ورجال الأمن فأي فساد أكثر وافضع من هذا الفساد وأي استخفاف أكثر من هذا الاستخفاف بالشعب وهدر أمواله وأموال الأجيال القادمة فخلال عشرين سنة من الدورات الانتخابية لمجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية والنواحي وللوزراء والدرجات الخاصة ستصبح خزينة الدولة كلها لرواتب تقاعدية لهذه المجاميع التي لم تقدم أية خدمة حقيقية للبلد والشعب فهل فكر مشرعو هذه القوانين بهذا الأمر .

قوانين اخرى

8- وهناك قوانين أخرى شرعنت هي الأخرى لفساد كبير وسرقات واضحة لأموال الدولة كقانون محتجزي رفحاء الذي منح المحتجز وزوجته وأولاده مهما بلغ عددهم رواتب تقاعدية على عدد أفراد الأسرة حتى وان كانوا عشرين شخصاً فكل واحد منهم له راتب حتى من ولد منهم بعد عام 1991ولم يسكن العراق ولم يتكلم لغة العراق يضاف الى ذلك قانون الخدمة الجهادية الذي اعتبر فترة وجود السياسيين خارج العراق أبان العهد السابق خدمة جهادية لأغراض التقاعد ومنحوا بموجب هذا القانون رواتب عالية وبعضهم رواتب تقاعدية وهم لم يخدموا بلدهم يوما واحداً بالإضافة الى قانون السجناء السياسيين الذي منح السجين السياسي راتب تقاعدي وقطعة ارض سكنية والمشكلة في هذا القانون انه اعتبر كل من سجن أيام النظام السابق و بعد عمليات تزوير كبيرة أنهم سجناء سياسيين فساوى بين السجين السياسي الحقيقي وبين الهارب من خدمة العلم والمجرم وتاجر المخدرات والسارق أيام النظام السابق في الراتب التقاعدي والمنحة وقطعة الأرض السكنية فأصبحت أعداد هؤلاء كبيرة جداً لا يصدق العاقل ولا غيره ان كل هؤلاء كانوا سجناء سياسيين .

9- ولو جمعنا رواتب هذه الأصناف الواردة في المادة (8) أعلاه مع الأصناف المذكورين في المواد من (1-7) مع رواتب حماياتهم وصرفيات عجلاتهم لشهر واحد كم ستكون أما لسنة واحدة فهي تعادل ميزانية عدة دول وليس دولة واحدة فكيف يكون الفساد الم يكن هذا هو الفساد بعينه الذي يشرعن بقوانين .

10- ولا أريد الخوض في تفاصيل الفساد الذي يمارس من قبل السياسيين والمسؤولين لان له بحثاً خاصا فهو كبير وكبير جداً والمشكلة ان حيتان الفساد الكبرى محمية بأحزابها وكتلها وعلى مدى خمسة عشر عاما لم تقدم الرؤوس الكبيرة المتورطة في قضايا فساد كبرى الى العدالة لكننا نسمع بين الحين والأخر إحالة موظفين صغار اختلسوا مبالغ بسطة أو زوروا معاملة لعقارات هنا وهناك لكن المزورين الكبار ومزوري الشهادات ومزوري عقارات الدولة وناهبيها وسارقي قوت الشعب لم نسمع عنهم أي شئ والمشكلة ان اغلب قضايا الفساد والتزوير يتم شمولها بقوانين العفو التي تصدر دوماً مع العلم أنها جرائم مخلة بالشرف المفروض عدم شمولها بأي قانون عفو ,والانكى من ذلك وفي سابقة خطيرة تساعد على الفساد والسرقة صدور قانون لا يسمح بإعادة المبالغ المختلسة والمسروقة من قبل الفاسدين والسراق عند الحكم عليهم من قبل المحاكم ولهذا ازدادت عمليات الفساد والسرقة فالمسؤول والموظف الذي يسرق المليارات أما ان يشمل بالعفو أو ان يحكم حكم بسيط لبضع سنين ولا يسترد منه المبلغ الذي سرقه فيخرج هذا المسؤول والموظف ليهنأ ويتنعم بالمال المسروق ويصرف بعضه لتعزيز مكانه الوظيفي والسياسي وشراء الذمم في الانتخابات المحلية أو التشريعية ليعود من جديد لممارسة الفساد والسرقة .

اصوات عالية

فلمصلحة من يشرعن الفساد بقوانين من الدولة وأجهزتها ومن ثم تتعالى الأصوات من السياسيين و المسؤولين في الحكومة والدولة ومن الأجهزة الرقابية والقضائية بضرورة محاربة الفساد فمن يحارب الفساد الشعب العاجز والحائر في معيشته وهمومه ومعاناته وآلامه وضياعه وضياع مستقبله أم الدولة وأجهزتها الرقابية والأمنية والقضائية ؟ وبعد هذا العرض المختصر الذي خصصته لقوانين شرعنة الفساد و إنني لم أتطرق الى حجم الفساد المالي والإداري وأساليبه وفنونه الذي يمارس في كل وزارات الدولة ومؤسساتها ودوائرها لأنه يحتاج الى بحث مطول فما المطلوب والحكومة والدولة عاجزة عن محاربة الفساد لان الأحزاب المهيمنة على المشهد السياسي في البلد هي من تمارس الفساد و ضلوع أغلب رموزها وسياسييها ومسؤوليها فيه مع أغلب رموز الحكومات المتعاقبة ؟ المطلوب ثورة كبرى لمحاربة الفساد تتولاها حكومة قوية تستمد دعمها من الشعب وتباشر أولا بإلغاء القوانين التي تشرعن للفساد التي يستفيد منها فقط السياسيين والمسؤولين في الحكومات المتعاقبة والحكومات المحلية وأعضاء مجالس النواب في دوراته الذين شاركوا الحكومات في إقرار قوانين شرعنة الفساد ومنحوا أنفسهم وأعضاء السلطات الأخرى في الدولة على مدى السنين الماضية رواتب ومخصصات تفوق ما يخصص من رواتب لكل موظفي العراق وتفوق ما يخصص من أموال لتقديم أحسن الخدمات الأساسية للشعب وتفوق موازنات عدة دول في المنطقة في الوقت الذي يحرم فيه ملايين العراقيين من أموال الدولة ويعيشوا في فقر وجوع ومذلة وظلم ومعاناة وسوء خدمات فيما يتنعم بأموال الشعب و الدولة ثلة من المسؤولين والسياسيين الفاسدين وأحزابهم وعوائلهم ومقربيهم بغير وجه حق .